الـعـراق
ومشروع تزويد المملكة العربية السعودية بالمياه

د. ريان ذنون محمود العباسي

مستخلص البحث

مع نهاية عقد الخمسينات من القرن المنصرم، طرح الملك الراحل سعود بن عبد العزيز فكرة مبدئية ترمي إلى سحب المياه من جنوبي العراق، بهدف الاستفادة منها في توفير المياه الصالحة للشرب وارواء الأراضي الزراعية القريبة من العاصمة الرياض، فجرى في ذلك الوقت تبادل للمراسلات بين العراق والسعودية، انتهت بعقد العديد من المباحثات التمهيدية والتشاورية بين مسؤولي البلدين، وافق بعدها الطرفان على تنفيذ مشروع لسحب المياه من الأراضي العراقية، عن طريق اختيار موقع ملائم لسحب المياه، الأول يكون من نهر الفرات والثاني من شط العرب. فتم على هذا الأساس إعداد وتحضير التصاميم الفنية الخاصة بهذا المشروع من قبل الشركات الهندسية المعنية، إلا ان هذا المشروع سرعان ما تعرض في نهاية المطاف إلى الفشل بسبب الصعوبات والمشاكل الكثيرة التي واجهته، مما جعل الحكومتان العراقية والسعودية تقرران صرف النظر عنه مؤقتاً ريثما تتاح الفرصة المواتية لإعادة النظر بدراسته مرةً ثانية تمهيداً للبدء بعمليات تنفيذه لاحقاً .

المقدمة

في ضوء تنامي أزمة المياه التي تعاني منها حالياً دول الخليج العربي، ومع استمرار تزايد الانخفاض الملحوظ في الموارد المائية لديها بفعل زيادة عدد السكان والتوسع في مجالات الزراعة والصناعة. أعلنت كل من تركيا وإيران وباكستان ولبنان ومصر وزائير استعدادها لتزويد هذه الدول بالمياه العذبة، مستمدةً فكرتها الأساسية من مشروع عراقي قديم كان قد سبق للحكومة العراقية أن طرحته على بعض دول الخليج العربي لتزويدها بالمياه. وهذا المشروع الذي نحن بصدد الكتابة عنه هو واحد من بين ثلاثة مشاريع اقترحت في العهدين الملكي والجمهوري لتزويد هذه الدول بالمياه وهي :

١. مشروع تزويد المملكة العربية السعودية بالمياه
٢. مشروع تزويد الكويت بمياه شط العرب
٣. مشروع تزويد الأردن بمياه نهر الفرات

ونظراً لقلة المعلومات المتوفرة عنه، ولتعذر الحصول على الوثائق والتقارير المتعلقة بالمشروع المذكور، فقد حاول الباحث الاتصال بالجهات المعنية ذات العلاقة المباشرة بالموضوع مثل وزارتيّ المياه والزراعة السعوديتين، عبر استخدامه لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، إلا أن هذه الجهود لم تثمر عن شيء، فجاء هذا البحث

* **مدرس / مركز الدراسات الاقليمية / جامعة الموصل.**

مقتضباً ومختصراً إلى حد ما ، حيث اعتمد فيه الباحث على ما حصل عليه من وثائق غير منشورة صادرة عن وزارتيّ الخارجية والمواصلات العراقية في بغداد، تذكر فيها المساعي والجهود التي بذلتها الحكومة العراقية

أخر البحث.

تم تقسيم هذا البحث إلى مجموعة من المحاور المهمة ، تناولت في مجمل تفاصيلها محاولات إقامة المشروع المائي العراقي وهي:

١- نشوء وتطور العلاقات العراقية – السعودية.

٢- نشوء فكرة المشروع.

٣- الجوانب الفنية للمشروع.

٤- أهدافه.

٥- المشاكل التي اعترضت تنفيذه.

٦- تطور فكرة المشروع في المراحل اللاحقة.

تمهيد:

قبيل سقوط النظام الملكي في العراق صبيحة يوم ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ بسنوات قليلة، أعلنت الحكومة العراقية استعدادها لتزويد المملكة العربية السعودية بالمياه العذبة، فجرى في ذلك الوقت تبادل للمراسلات بين الجانبين العراقي والسعودي ، خصصت من اجل دراسة مشروع مائي يهدف إلى نقل المياه من جنوبي العراق إلى الأراضي السعودية ، عبر إقامة خط من الأنابيب يمر بأراضي البلدين(*). فتم على هذا الأساس دراسة الجوانب الفنية للمشروع، شملت إعداد الجدوى الاقتصادية،

واختيار الشركة الهندسية التي ستكّلف بمهمة القيام بإنشائه. وقد تزامن هذا مع قيام العراق قبل تلك الفترة بدراسة مشروعٍ مماثلٍ يهدف إلى تزويد الكويت بمياه شط العرب، إلا أن هذه المحاولات فشلت في تحقيق ما كانت

تطمح إليه الحكومة العراقية، وانعدام الثقة بين الطرفين والمعنية من جهة وزيادة المخاوف من احتمال استخدام (عامل المياه) كوسيلة للضغط السياسي تجاه الدول المستفيدة من هذا المشروع من جهة ثانية. ومع ذلك فان مشروع مد السعودية بالمياه العراقية، عكس في تلك المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ العراق في عهده الملكي ومن ثم الجمهوري، شكلاً من أشكال العلاقات الودية القائمة آنذاك بين العراق والسعودية، لا بل أن هذه الخطوة اعتبرت في ذلك الوقت نقلة نوعية بارزة في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين، والتي سرعان ما شهدت تطوراً ملحوظاً في شتى المجالات السياسية والاقتصادية فيما بعد .

١- نشوء وتطور العلاقات العراقية – السعودية:

مرت العلاقات العراقية – السعودية في بدايتها بمراحل كثيرة من التطور اتسمت بالتقارب تارة والابتعاد تارة أخرى تبعاً للظروف والأحداث الدولية التي مرت بها المنطقة آنذاك. ومع قيام كلا البلدين بعقد المعاهدات والاتفاقيات القائمة على أساس الصداقة وحسن الجوار أخذت هذه العلاقات (السياسية والدبلوماسية) تنمو وتتطور تدريجياً بفعل وجود عوامل جغرافية وطبيعية واقتصادية مشتركة ساعدت على تقريب وجهات النظر بينهما وإقامة الصلات والروابط القوية بين القطرين الجارين، فكانت الزيّارات المتبادلة لملوك وأمراء الآسرتين (الهاشمية والسعودية) دليلاً على وجود الرغبة الحقيقية في إقامة هذه العلاقات الودية، فلقد انتهز الأمير سعود بن عبد العزيز تولي الملك فيصل الثاني (١٩٥٣-١٩٥٨)

عرش العراق ليقوم بزيارةٍ إلى بغداد في ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٥٣ ويهنئه بمناسبة تتويجه ملكاً على البلاد[١].

برغبةً من العراق توثيق عرى الصداقة مع السعودية، زار الملك فيصل الثاني زيارة السعودية في ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٥٦ تمهيداً لتعزيز هذه العلاقات بشكل اكثر واعمق. وبعد الحفاوة والاستقبال الكبير الذي لقيه الملك فيصل الثاني من نظيره الملك سعود بن عبد العزيز (١٩٥٣-١٩٦٤)، بدأ الطرفان مباحثاتهما الثنائية بخصوص الأمور العامة التي تهم مستقبل البلدين، اتفق خلالها الطرفان على انتهاج سياسة موحدة تتفق مع أهداف ومصالح الدولتين الجارتين ، وبهذا اعتبر يوم الزيّارة (٢٠ أيلول / ستمبر ١٩٥٦) بداية جديدة من تاريخ العلاقات الودية بين المملكتين السعودية والعراقية[٢] .

وفي ١١ أيار / مايو ١٩٥٧ زار الملك سعود بن عبد العزيز العراق للتباحث مع الملك فيصل الثاني حول بعض الأمور والمسائل السياسية والاقتصادية المهمة لبلديهما، اتفق خلالها الطرفان على تنفيذ ما ورد في مباحثاتهما التي جرت لاحقاً[٣].

ورداً على هذه الزيّارة وجّه الملك سعود دعوةً رسميةً إلى الملك فيصل الثاني لزيارة السعودية، فأبدى الأخير موافقته الفورية على ذلك وغادر العاصمة بغداد في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٧ وبصحبته وفد كبير رفيع المستوى ضم كلاً من ولي العهد ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، وعند وصول الملك فيصل الثاني إلى العاصمة الرياض قوبل الوفد العراقي بحفاوةٍ كريمةٍ واستقبالٍ حار من قبل الملك سعود وحاشيته، صرّح خلالها الملك سعود قائلاً: (إن المملكتين العراقية والعربية السعودية كالأخوين لا يمكن لأحدٍ أن يفرّق بينهما)[٤] .

وبالرغم من وجود هذه العلاقات الطيبة والودية القائمة بين العراق والسعودية خلال فترة العهد الملكي، إلا أن هاجس الخوف والشك ظل

مما دعا كل من الأسرتين الحاكمة الهاشمية والسعودية (٦) وقانون احتمال أن يؤدي هذا الشعور المتزايد إلى تنامي الأطماع القديمة وعودتها من جديد.

٢- نشوء فكرة المشروع:

تبلورت فكرة إقامة هذا المشروع في أعقاب الدعوة التي طرحها الأمير سعود بن عبد العزيز حول إمكانية نقل المياه العذبة من العراق إلى السعودية، وذلك عند قيامه بزيارةٍ إلى بغداد في أيار/ مايو ١٩٥٣ لتهنئة فيصل الثاني بمناسبة تتويجه ملكاً على البلاد، طرح خلالها فكرةً مبدئيةً ترمي إلى شق قناة من شط العرب تمر عبر الأراضي السعودية وصولاً إلى العاصمة الرياض، طالباً من الحكومة العراقية الموافقة على هذا المقترح. وبعد عودته إلى البلاد طلب الأمير سعود من المسؤولين والفنيين هناك إعداد التصاميم والدراسات اللازمة من اجل عرضها على المعنيين في بغداد [٥].

لقد قوبلت الدعوة أو الفكرة التي طرحها الأمير سعود بن عبد العزيز بمد بلاده مياهاً عراقية، ترحيباً كبيراً من قبل بعض الأوساط السياسية في كلا البلدين على اعتبار أنها تمثل فرصة حقيقية نحو تحسين العلاقات الثنائية وتقريب وجهات النظر المتباينة بينهما[٦]. فكانت زيّارة الملك سعود لبغداد في ١١ أيار / مايو ١٩٥٧ دليلاً ملحوظاً على تطور هذه العلاقات وتحّسنها من خلال السعي الجاد نحو تعزيز تعاونهما المشترك في شتى المجالات ومن بينها المجال الاقتصادي ، فتم على هذا الأساس عقد العديد من الاجتماعات الرسمية بين الجانبين العراقي والسعودي ،

تناولت في بعض جوانبها الأمور الفنية المتعلقة بإقامة المشروع المذكور. أعلن على أثرها عبد الله الدملوجي[٧]، أحد كبار المسؤولين العراقيين الذين

المشروع بما فيها مد أنابيب المياه إلى الرياض سوف يكلفّ حوالي عشرة ملايين دينار عراقي.

وفي أثناء الزيّارة التي قام بها العاهل السعودي إلى عمّان في شهر حزيران / يونيو من عام ١٩٥٧ انعقدت مباحثات تشاورية بين العراق والسعودية انتهت بإعلان الوفد العراقي موافقة حكومته رسمياً على إنشاء هذا المشروع كخطوة أولى نحو تعزيز وتطوير هذه العلاقات بين البلدين الجارين[٨].

٣- الجوانب الفنية للمشروع :

تتألف الفكرة الأساسية للمشروع من خطين من الأنابيب، يبلغ قطر كل واحد منهما (٣٢) انجاً، يمتدان من موضعٍ يقع على نهر الفرات بالقرب من منطقة سوق الشيوخ في الناصرية إلى الأراضي السعودية، بعد أن يمر هذان الأنبوبان بمنطقة الحياد التي تفصل بين البلدين ثم بصحراء الدهمان فجبال العريض وصولاً في النهاية إلى العاصمة الرياض. أما طول هذا الخط فيبلغ (٧٥٠) كيلو متر. وسيقوم هذا المشروع بتجهيز مدينة الرياض بمياه نهر الفرات، بعد أن يتم تصفيتها في محطة كبيرة يجري بناؤها بالقرب من مكان إقامة هذين الأنبوبين[٩].

٤- أهدافه :

يمكن القول بان الهدف من وراء إقامة هذا المشروع كان اقتصادياً بالدرجة الأولى، علماً انه لا يمكن إغفال العامل السياسي الذي كانت تهدف إليه كلا الحكومتين العراقية والسعودية لتوثيق أواصر العلاقة بينهما.عموماً فان هذا المشروع كان يهدف إلى تجهيز مدينة الرياض بكمياتٍ كبيرةٍ من مياه نهر الفرات تتراوح بين (٣٠-٤٠) مليون غالون من مياه الشرب يومياً، عن طريق نصب عدد من مكائن الضخ على طول الطريق الواصل بين العراق والرياض، من اجل تسهيل عملية إسالة المياه بسرعة كبيرة عبر هذه الأنابيب. كما سيتم أيضاً تخصيص جزء من هذه المياه التي سيجري نقلها عبر أحد هذين الأنبوبين لإغراض الزراعة، وذلك من اجل ريّ المنطقة الزراعية التي تضم عدداً من المزارع والبساتين القريبة من الرياض[١٠].

٥- المشاكل التي اعترضت تنفيذه :

لم يكن من السهل على الحكومتين العراقية والسعودية تنفيذ المشروع من الناحية العملية، فقد كان هنالك عدد من المشاكل الآنية التي ظهرت أثناء دراسته حالت في النهاية دون تنفيذه. وقد اعترف بذلك المسؤولون السعوديون أنفسهم، حيث أوضح وكيل وزارة الخارجية السعودي أن موضوع مد أنابيب المياه من العراق إلى السعودية قد تم صرف النظر عنه مؤقتاً بعد عثور الجهات السعودية المختصة على مياه جوفية، وعدد من الآبار التي تحتوي على كميات لا بأس بها من المياه في المنطقة القريبة من المشروع، الأمر الذي جعل الحكومة السعودية تفكر في الاستغناء عن تنفيذه إلى أن يحين موعد النظر في دراسته مرة ثانية.

من ناحية أخرى، أشار أحد المسؤولين السعوديين العراقيين إلى أن كامل مسألة التفاوت الكبير في مستوى سطح البحر بين حوض الفرات في العراق ومدينة الرياض في السعودية، قد يحول دون النجاح في تحقيق هذا المشروع .فحوض الفرات الواقع في جنوب العراق لا يزيد مستواه عن (١٠٠) قدم عن مستوى سطح البحر. فيما يتجاوز مستوى مدينة الرياض عن مستوى سطح البحر بأكثر من (٢٠٠٠) قدم. وهذا يعني أن هنالك مصاعب جمة تقف أمام تنفيذ هذا المشروع إلا انه يمكن التغلب عليها بجلب عددٍ كبيرٍ من المضخات التي ستقوم بسحب المياه من الأماكن المرتفعة عن مستوى سطح البحر، رغم أن ذلك سيكلفّ مبالغ مالية طائلة تجعل هذا المشروع غير مجدي من الناحية الاقتصادية والفنية، وسيدفع ذلك بالحكومة السعودية إلى أن تفكر ملياً في البت فيه قبل اتخاذ قرارها النهائي بشأنه[١١].

ومع ذلك ثمة من يشير من الشخصيات السعودية المقربة جداً من الحكومة، إلى وجود أسباب أخرى غير التي تم ذكرها آنفاً لعل من أبرزها (محمد بن عوض بن لادن)[١٢] ، الذي أسهم في بناء عددٍ من المشاريع العمرانية والإنشائية الكبيرة داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، إذ ذكر ابن لادن عدداً من الأسباب الوجيهة حول موقف الحكومة السعودية من مشروع المياه العراقي. فأشار إلى أن المشروع سوف لن يتم إقامته أبداً بالرغم من تظاهر المسؤولين السعوديين بإعلان موافقتهم المبدئية على إنشائه والتعبير عن نيتهم الحقيقية ورغبتهم الخالصة في تحقيقه معتقداً أن ذلك يعود إلى سببين مهمين:

أولـهما: ارتفاع نفقات تكاليفه الباهظة من جهة.

وثانيهما احتمال تعرضّ خطوط الأنابيب إلى السنة (٢٠) العدد (٦٠) التخريب وإيقاف ضخ المياه نحو الأراضي السعودية عند حدوث الأزمات والاضطرابات من جهة ثانية.

وكان السفير العراقي في عمّان (بهاء الدين نوري) قد أيدّ ما ذهب اليه ابن لادن في احتماله الثاني، رغم تأكيد السفير العراقي بان المباحثات العراقية- السعودية المشتركة التي جرت في عمّان تطرقت إلى هذا الموضوع أيضاً، وحاولت معالجته والتخفيف من أثاره. غير أن السفير العراقي عاد ليشير إلى أن هنالك بعض الأوساط العربية ومن بينها الخليجية بالذات قد أعربت عن قلقها في حالة ما إذا نجح المشروع العراقي في تزويد السعودية بالمياه، لكونه أي العراق سوف ((يسيطر على الجزيرة العربية بعد حين !!)). وقد تحدث السفير العراقي في هذا الأمر أيضاً مع عبد الله الدملوجي لدى قيامه بزيارةٍ للعاصمة الأردنية عمانّ قائلاً بأنه يخشى من ((...احتمال وصول تلك الفكرة الجهنمية إلى مسامع جلالة الملك سعود...))[١٣].

٦- تطور فكرة المشروع في المراحل اللاحقة:

بسقوط النظام الملكي في العراق وإعلان قيام النظام الجمهوري كبديل عنه بعد نجاح ثورة ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨، أخذت فكرة مد المملكة العربية السعودية بالمياه تتلاشى تدريجياً بفعل انشغال البلدين بأمور السياسة الداخلية والخارجية. غير أن هذه الفكرة سرعان ما عادت تطفو على السطح من جديد في أعقاب إعلان الحكومة الكويتية عن قيامها بدراسة مشروع لسحب المياه من شط العرب وعقد اتفاقية ثنائية مع العراق بهذا الخصوص عام ١٩٦٤[١٤].

وعلى إثر ذلك تحدثت صحيفة المدينة المنورة (السعودية) عن قيام أحد الخبراء الألمان العاملين في وزارة الزراعة السعودية بتقديم مشروعٍ إلى وزارته يرمي إلى نصب وتركيب مجموعة من المضخات، ومد عددٍ من الشبكات الواسعة من الأنابيب لكي تقوم بسحب المياه من جنوبي العراق، حيث جرى دراسة هذا الاقتراح ومناقشته بشكلٍ منفصل في شعبة التنقيب التابعة لهذه الوزارة. كما ذكرت الصحيفة أيضاً إلى أن هذا المشروع الذي تقدم به الخبير الألماني قد جرى بحثه ودراسته في مجلس الوزراء السعودي. تجدر الإشارة إلى أن الوفد العراقي الذي قام بزيارةٍ إلى الرياض في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٤، حاول أن يستفسر من الملك فيصل بن سعود (١٩٦٤-١٩٧٥) عن رأيه الشخصي بشان إمكانية استفادة بلاده من مياه شط العرب، فأجاب الملك بأنه لم يجر بحث نهائي حول هذا المشروع، وان بلاده ستعمل على الاستفادة من كل الفرص المتاحة التي ستسهم في تطورها الاقتصادي[١٥].

إذاً فقد كان هنالك شك أو تردد غير واضحين لدى بعض الأوساط الحكومية في السعودية تجاه المشروع المائي العراقي، ولا ندري إن كان هناك في الأوساط السعودية المتنفذة وقتئذ من كان يرى إمكانية قيام العراق باستغلال هذا المشروع لمصلحته كورقة ضغط يمكن استخدامها والتلويح بها ضد السعودية أثناء حدوث الأزمات السياسية بين البلدين ان صح هذا الافتراض. أما ما قيل عن ارتفاع تكاليف نفقات بناء هذا المشروع فهي أسباب غير مقنعة بطبيعة الحال، فمن المعلوم أن كلا البلدين هم من الأقطار الغنية بالنفط، ومعلوم أن العوائد المالية الناتجة عن بيع النفط تدرّ على البلدين مبالغ طائلة، فما الضير إذاً فيما لو قام كلاهما بتحمل نفقات بنائه مناصفة خدمةً لمصالحهما المشتركة، لكن هذا سيبقى

ملاً بعد المثال ظالما أن كلا من الطرفين يفكران بطريقة مختلفة تماماً ومتباعدة عن الآخر.

ومع ذلك فان العراق حاول أن يساعد الأقطار العربية وخصوصاً الخليجية منها بالذات بما تحتاجه من مياه لحل أزمتها المائية التي بدأت تعاني منها في السنوات الأخيرة. وبالفعل فان الحكومة العراقية قامت في عام ١٩٧٨ بإجراء دراسة فنية حول مشروعٍ يهدف إلى نقل المياه من شط العرب إلى بعض الدول الخليجية، عبر مد مجموعة من الأنابيب التي تتجه نحو الكويت والسعودية ثم قطر مروراً بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد قدرتّ تكاليف إقامة هذه الأنابيب في حينها بحوالي (٢٠٠) مليون دولار[١٦].ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ظهرت على الساحة الخليجية عدة مشاريع تهدف إلى تزويد دول المنطقة بالمياه العذبة، نذكر منها على سبيل المثال مشروع أنابيب مياه السلام التركي لتزويد دول الخليج العربي كافة بالمياه، ومشروع إيران لتزويد كل من الكويت وقطر بمياه نهر الكارون وغيرها من المشاريع المائية الأخرى [١٧]، لكن هذه المشاريع سرعان ما اصطدمت جميعها بعدد من المشاكل والعراقيل، لعل من ابرزها طغيان الجوانب السياسية على الجوانب الفنية التي حالت دون تنفيذها، لتبقى مجرد أفكار ومقترحات تنتظر من يبت بها من قبل الأطراف المعنية مستقبلاً.

خلاصة ونتائــج

العراق والسعودية بلدان متجاوران تربطهما حدود دولية مشتركة، ويرتبطان كلاهما بعلاقات سياسية واقتصادية وثقافية متبادلة يرجع تاريخها إلى ما بعد تأسيس هاتين الدولتين. وبحكم وجود هذه العلاقات الوطيدة بينهما فقد طرح الملك سعود ين عبد العزيز (١٩٥٣-١٩٦٤)، فكرة ترمي إلى الاستفادة من ثروات العراق المائية عبر سحب المياه من موقعين الأول من نهر الفرات والثاني عن طريق شق قناة من شط العرب تمر عبر الأراضي العراقية باتجاه السعودية بهدف الاستفادة منها في توفير المياه العذبة الصالحة للشرب واراواء الأراضي الزراعية القريبة من العاصمة الرياض، لكن هذا المشروع فشل وواجه الكثير من الصعوبات والمشاكل السياسية والاقتصادية، مما جعل حكومتي البلدين تقرران صرف النظر عنه مؤقتاً ريثما تتاح الفرصة المواتية لاعادة النظر بدراسة جدواه الاقتصادية مرةً ثانية. وفيما يلي ابرز النتائج التي توصل إليها الباحث:

(١)- دفع افتقار المملكة العربية السعودية لمصادر المياه السطحية، وقلة وجود المياه العذبة فيها، المسؤولين السعوديين إلى التفكير في إمكانية البحث عن موارد مائية بديلة متجددة، تساعد في سد احتياجات السكان من مياه الشرب خصوصاً في العاصمة السعودية الرياض. ولما كان العراق يمتلك موارد مائية وفيرة تتمثل بوجود نهري الفرات ودجلة، فقد توجهت أنظار السعوديين نحو إمكانية الاستفادة من مياه هذين النهرين وخصوصاً نهر الفرات، وقد أعربت الحكومة العراقية عن موافقتها المبدئية لتنفيذ هذا المشروع، بعد أن وجدت فيه فرصة حقيقية لتقريب وجهات النظر بينهما، خاصةً بعدما شهدت علاقات البلدين برود واضحاً في تلك الفترة، نتيجة لاختلاف توجهاتهما السياسية من جهة، ووجود الصراع العقائدي والديني المتوارث بين الأسرتين (الهاشمية والسعودية) من جهة ثانية.

(٢) – لم يكن مشروع تزويد المملكة العربية السعودية بالمياه، المشروع الوحيد الذي طرح من جانب [illegible] في العهد الملكي، فقد سبقه محاولة عراقية أخرى ترمي إلى تزويد الكويت بمياه شط العرب أيضاً، لكن الحكومة العراقية فكرت فيما بعد أي في عام ١٩٧٨ بإمكانية توسيع هذا المشروع ليشمل دولاً خليجية أخرى مثل دولة الإمارات العربية وقطر، فتم على هذا الأساس إعداد دراسة فنية خاصة به، خصصت من اجل دراسة إمكانية نقل جزء من مياه شط العرب إلى هذه الدول التي بدأت تشعر بان إمكاناتها المائية أصبحت لا تلبي احتياجاتها الضرورية بفعل النمو السكاني المتزايد وتوسع قاعدة الصناعات فيها، إلا أن هذه المحاولة العراقية فشلت ولم يكتب لها النجاح بسبب حدوث تغّيرات سياسية إقليمية في المنطقة، تمثلت باندلاع حرب الخليج الأولى (١٩٨٠– ١٩٨٨)، وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠– ١٩٩١) على العراق، وما سببته تلك من فتورٍ في العلاقات العراقية– الخليجية بوجهٍ عام، والعلاقات العراقية– السعودية بوجهٍ خاص انتهت بصرف النظر عنه بصورة نهائية.

(٣) – أبدت بعض الأوساط الرسمية السعودية قلقها وتحفظها من إقامة المشروع العراقي في أراضيهم، كونهم أرادوا في البداية معرفة نوايا العراق الحقيقية بشأنه، وهل أن لنظامه الملكي نية في استخدام المياه كورقة سياسية ضاغطة ضدهم، تسمح لهم بالحصول على مكاسب تمكنهم من إعادة ذلك النفوذ الذي فقدته الأسرة الهاشمية بعد طرد الشريف حسين بن علي من الحجاز. فهذه الشكوك أدت في النهاية إلى فقدان الثقة بين الطرفين مما اثر بالتالي على مستقبل المشروع نفسه، فتم صرف النظر عنه تماماً كما حدث مع بقية المشاريع المائية الأخرى التي ظهرت بعده لاحقاً .

(٤) – هنالك أمور ثانوية أسهمت في تغاظي كلتا الدولتين عن إقامة هذا المشروع يأتي في مقدمتها احتمال تعرض أنابيب المياه والمنشات المائية الأخرى التابعة للمشروع لأخطار السرقة والتخريب من قبل عناصر

باجتياز الحدود الدولية المشتركة بين العراق والسعودية. أما ما قيل عن ارتفاع تكاليف بناء المشروع، وعدم قدرة الدولتين على تغطية نفقاته الباهظة فهو كلام غير صحيح ودقيق، لان كلاهما يعد من الدول الغنية بالنفط، ومعروف أن هذا المصدر يدر على البلدين عوائد مالية كبيرة يمكن أن يستخدم قسم منها في تمويل عمليات بناء هذا المشروع مناصفة، لكن السعودية فضلت على ما يبدو صرف هذه الأموال الطائلة على بناء معامل تحلية مياه البحر بدلاً من أن توجه أنظارها نحو مياه شط العرب أو نهر الفرات القريبة منها مما سيؤدي بالتالي إلى تقليل نفقات بنائه.

(٥) – أدى فشل مشاريع المياه العراقية إلى قيام الدول المجاورة للعراق بطرح وترويج مشاريع مماثلة، تهدف إلى مد الأقطار الخليجية بالمياه العذبة، نذكر منها مشروع أنابيب مياه السلام التركي المطروح عام ١٩٨٧، ومشروع إيران لتزويد الكويت بالمياه عام ١٩٩٠، ومشروع إيران لتزويد دولة قطر بمياه نهر الكارون عام ١٩٩١، لا بل أن الحاجة الملحة للحصول على المياه والطلب المتزايد عليها من قبل الدول الخليجية، دفع بالباكستان أيضاً إلى تقديم مشروعها المائي الرامي إلى تزويد الإمارات العربية المتحدة بالمياه عن طريق نقله بواسطة السفن، غير أن كافة هذه المشاريع باءت بالفشل نتيجة ارتفاع تكاليف بناءها من ناحية، وفقدان الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية لاقامة هذه المشاريع من ناحية أخرى.

المصادر والهوامش

(*) سبق لإحدى الشركات الأمريكية وهي شركة (يونايتد ستيت انترناشيونال) U.S.International، أن قامت بتقديم طلب إلى الحكومة العراقية، تطلب فيه موافقتها على بيع كميات كبيرة من أنابيب المياه المعدنية العائدة للجيش البريطاني، بوصفها إحدى المخّلفات التي تركها هذا الجيش أثناء وجوده في

العراق، من اجل الاستفادة منها في تنفيذ مشروع يرمي إلى إيصال المياه إلى مدينة الرياض بعدما أعلنت الشركة الأمريكية المذكورة موافقتها على إنشاء هذا المشروع. ينظر بخصوص ذلك في : صحيفة الإخاء (بغداد)، في ٢٨ / ٨ / ١٩٥١.

(١) كان سعود بن عبد العزيز في حينها أميراً في عهد والده الملك عبد العزيز آل سعود حين قام بهذه الزيارة لبغداد هو وأخوه الأمير سلطان ، ولدى وصول الوفد السعودي إلى مطار العاصمة ، استقبلهم الوصي عبد الإله وبعض المسؤولين الكبار في الحكومة العراقية، لمعرفة المزيد من التفاصيل حول زيارة الأمير السعودي للعراق، ينظر: عبد المنعم الغلامي، الملك الراشد: جلالة المغفور له عبد العزيز آل سعود، (مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٥٤)، ص ص ٤٧١-٤٧٢.

(٢) منسي شرموط محمد، العلاقات العراقية-السعودية ١٩٣٢-١٩٥٨: دراسة في العلاقات السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، نيسان ١٩٨٤، ص ٢١٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٣٠ – ٢٣١.

(٥) الغلامي، المصدر السابق، ص ٢٨٣.

(٦) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي : دراسة في التاريخ الدولي ، مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة ، مطبعة البصرة، ١٩٧٥)، ص ٢١٧.

(٧) طبيب وسياسي معروف ولد في الموصل واكمل دراسته الإعدادية فيها ثم غادرها إلى بغداد ليكمل دراسته العسكرية، وبعد تخرجه انتسب إلى مدرسة الطب العسكري في اسطنبول فتخرّج منها ثم واصل بعدها دراسته في كلية حيدر باشا للطب. وبعد تخرجه عام ١٩١٣ عينّ في صفوف الجيش العثماني الذي شارك في حرب البلقان. كان الدملوجي شخصاً قومياً ميالاً إلى الدعوة والمناداة باستقلال البلاد العربية. وقد ترك العاصمة العثمانية اسطنبول وجاء إلى البصرة عن طريق مصر عام ١٩١٤ ثم غادرها وانضم فيما بعد إلى حاشية الملك السعودي سعود بن عبد العزيز فاصبح طبيبه الخاص ووزير خارجيته حتى عام

١٩٢٨، تولى الدملوجي أربع حقائب سياسية (مهمة) في الحكومة العراقية، ثلاثة منها رفيعة وأخرى ثانوية، في كانون الأول ١٩٧١. لمزيد من التفاصيل عن حياته ودوره السياسي، ينظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، وزارة الثقافة والإعلام، الجزء الثالث، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ١٩٩٨)، ص ١٦٠؛ نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي: دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، (مطابع دار أفاق عربية، بغداد، ١٩٨٤)، ص ص ١٦٧ – ١٦٨، ص ١٧١، ص ١٨١ ، ١٩٧.

(٨) قام الدملوجي شخصياً بإبلاغ الملك سعود بن عبد العزيز، بموافقة الحكومة العراقية على إقامة المشروع المائي العراقي لدى لقاء الجانبين في العاصمة الأردنية في عمّان على هامش زيارة العاهل السعودي للأردن. ينظر: صحيفة الزمان (بغداد) في ١٤ / ٧ / ١٩٥٧.

(٩) المصدر نفسه.

(10) H.M Nahmad, From the Arabic Press: A language reader in economic and social affairs, (Lund Humphries, London, 1970), p.30.

(١١) جمهورية العراق، وزارة الثقافة، دار الكتب والوثائق، ملفات وزارة الاقتصاد والمواصلات – الديوان، تسلسل الملف ٢٦٤ / ٣٢١٣١، معلومات حول مشروع تجهيز المياه إلى الكويت. كتاب وزارة المواصلات والأشغال برقم ٦٤ / ٢٩ / ٧٨ في ٢٠ / آذار / ١٩٥٨، المرسل إلى مصلحة الموانئ العراقية رداً على صورة الكتاب المرسل من قبل السفارة العراقية في جدة برقم ٢ / ٧ / ٧٤ في ٨ / آذار / ١٩٥٨، حول مد أنابيب المياه بين العراق ونجد، وثيقة رقم ٧، ص ٧. وسيشار إلى دار الكتب والوثائق فيما بعد بالرمز د.ك.و.

(١٢) ولد في مدينة حضرموت باليمن وهاجر إلى جدة عام ١٩٣٠، حيث عمل في مينائها حمالاً ثم اصبح بعد ذلك من المقاولين المشهورين في مجال بناء المشاريع العمرانية الكبيرة في المملكة العربية السعودية، فساهم بإعادة بناء المسجد الأقصى بعد الحريق الذي تعرّض له في عام ١٩٦٩ وقام كذلك بتوسيع

:http://www.islamonline.net/arabic/arts/2001/10/article17.shtml

(١٣) د.ك.و، ملفات وزارة الاقتصاد والمواصلات- الديوان، تسلسل الملف ٣٢١٣١/٢٦٤، معلومات حول مشروع تجهيز المياه إلى الكويت. كتاب وزارة الخارجية العراقية- الدائرة العربية برقم ١٠٥٤/١٠٥٤ في ٧ / شباط / ١٩٥٨، المرسل إلى السفارة العراقية في جدة، حول موضوع مد أنابيب المياه بين العراق ونجد. وهو صورة من كتاب السفارة العراقية في عمانّ برقم ٢/ ٢٦ في ١١/ كانون الثاني/ ١٩٥٨، بخصوص تصريح أحد الشخصيات السعودية حول عدم احتمال تنفيذ مشروع مد أنابيب المياه بين العراق ونجد، وثيقة رقم ١١، ص ١١.

(١٤) تم التوقيع رسمياً على هذه الاتفاقية في بغداد بتاريخ ١١ شباط / فبراير ١٩٦٤، نصت على موافقة الحكومة العراقية على قيام الكويت بسحب كميات من مياه شط العرب تقدر بـ(١٢٠) مليون غالون يومياً لمدة (٩٩) سنة وبدون أي مقابل . لمزيد من التفاصيل عن ذلك وللاطلاع على ما جاء في هذه الاتفاقية من بنود، ينظر : فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات...، الكتاب الرابع، الجزء الحادي عشر، وزارة التخطيط، (بغداد، ١٩٧٦)، ص ٤٤١.

(١٥) صحيفة الجمهورية (بغداد)، في ٢٤ / ٨ / ١٩٦٥.

(١٦) نعمان دهش العقيلي، " تكامل الموارد المائية في الخليج العربي " في: مستقبل الخليج العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك، من بحوث الندوة العلمية العالمية الرابعة التي نظمها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة في ٢٩- ٣١ آذار ١٩٨١، ص ١٩٤.

(١٧) من هذه المشاريع نذكر منها المشروع المصري الذي يهدف إلى نقل المياه من نهر النيل إلى المملكة العربية السعودية. وكذلك مشروع الرئيس الزائيري موبوتو

سيسي سيكو الذي أعلن عنه في ١٩٧٨، حيث ذكر أن حكومته تنوي القيام بتزويد السعودية بالمياه طبقا [illegible] عليه برنامج التعاون الشامل بين البلدين.

ينظر بخصوص ذلك في: منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، الطبعة الأولى، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١)، ص ص ١٢٦-١٢٧؛ مجلة العروبة (القطرية)، " مياه للسعودية من زائير"، العدد ٤٥٤، كانون الأول ١٩٧٨، ص ١٦ .

The Iraqi Project to Provide Saudi Arabia with Water

Dr. Rayan T. Mahmood

Abstract

At the end of 1950s',King Saud Bin Abdul-Asis had presented an idea Concerning with drawing Waters from South of Iraq. The aim of these Waters is to provide drinking Waters and Waters for irrigation for

the lands near by the Capital Al-Rayath.At that time, Correspondence between Iraq and Saudi Arabia have been exchanged ended in Contracting many primary and Consultative negotiations among officials of both Countries. Both Parties have agreed on fulfilling the project of with drawing Waters from the Iraqi Lands by choosing a suitable Location.

The first from Euphrates and second from shat al-arab.on this basis special technical designs have been prepared by the relative engineering companies.

The project has failed due to Some problems and difficulties facing it and this has led both Iraqi and Saudi governments to forget it and waiting for another chance to study it later.